

محاسبة الأدوات المالية والتحديات التي تواجهها في البيئة الجزائرية

Accounting for financial instruments and the challenges it faces in the Algerian environment

علاء بوقفة

جامعة محمد الشريف مساعديّة- سوق أهراس (الجزائر)، a.bougoufa@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/23 تاريخ القبول: 2024/11/30 تاريخ النشر: 2024/12/19

Abstract:

This research aims to identify the most important challenges facing financial instruments accounting in the Algerian environment. In order to achieve the objectives of the study, the opinions of a sample of professionals and academics in Algeria .

The study concluded that there are a number of challenges that affect the proper application of accounting for financial instruments in the Algerian environment, it is mainly represented by the existence of several challenges related to accounting practices, as well as challenges related to not updating the financial accounting system, in addition to challenges related to those responsible for the process of measuring and disclosing financial instruments.

Keywords: Financial instruments, accounting measurement, disclosure, international accounting standards, financial accounting system.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم إستطلاع آراء عينة من المهنيين والاكاديميين في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من التحديات التي تؤثر على التطبيق السليم لمحاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية، والمتمثلة أساساً في وجود عدة تحديات مرتبطة بالممارسات المحاسبية، وكذا تحديات مرتبطة بعدم تحيين النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بالقائمين على عملية القياس والإفصاح عن الأدوات المالية.

كلمات مفتاحية: الأدوات المالية، القياس المحاسبي، الإفصاح، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي.

المؤلف المرسل: علاء بوقفة، الإيميل: a.bougoufa@univ-soukahras.dz

1. مقدمة:

تلعب الادوات المالية دورا مهما في إستراتيجيات الاستثمار والتمويل للمؤسسات في جميع أنحاء العالم، كما تعتبر بمثابة العمود الفقري بالنسبة للأسواق المالية، حيث تمثل الأوراق المالية السلع التي يتم تداولها في تلك الأسواق من قبل العديد من الأفراد والمؤسسات، لذلك يمكن اعتبارها سلعا شأنها شأن أي سلعة أخرى.

ولقد ازداد التعامل بهذه الأدوات المالية في عصرنا الحديث على نطاق واسع، مما خلق فرصاً كبيرة لتوظيف الأموال، وكذلك أعطى فرصة للشركات والحكومات في الحصول على التمويل اللازم من خلال طرح الأسهم والسندات (كريم، 2015، صفحة 178). الأمر الذي أدى إلى توسع الاسواق المالية من المحلية الى العالمية، مما أدى إلى زيادة تداول الادوات المالية المختلفة سواءً الأساسية (الأسهم والسندات) أو المشتقة (عقود الخيارات، العقود المستقبلية... إلخ).

ومن جهة أخرى فقد أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة للأدوات المالية وذلك نظرا لأهميتها في الاقتصاد العالمي، حيث أصدر عدة معايير محاسبية تتعلق بها بشكل مباشر. كما أن النظام المحاسبي المالي والذي إستمد مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية كان لزاماً عليه التطرق إلى معالجة الأدوات المالية من حيث متطلبات القياس، الإعتراف، العرض والافصاح. إلا أن محاسبة الأدوات المالية لا تزال تواجه بعض التحديات في البيئة الجزائرية.

و في اطار ذلك يمكننا وضع الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

ماهي أهم التحديات التي تواجه الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في البيئة الجزائرية ؟

2- الاطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجات المتعاملين بها من خلال عمليات التبادل التي تتم على هذه الأدوات حيث تباع وتشتري من قبل العديد من الناس والمؤسسات شأنها شأن أي سلعة أخرى إلا أنه لها خصوصية بأنها أداة استثمارية. هذا، وتعتبر الأدوات المالية

من أهم السلع المالية المتعامل بها في الأسواق المالية (تسعيدت، 2016/2015، صفحة 02).

1.2- تعريف الأدوات المالية:

عرف المعيار المحاسبي الدولي IAS39 الأداة المالية على أنها : أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لدى مؤسسة ما، وفي نفس الوقت نشوء إلزام مالي أو أداة حق ملكية لدى مؤسسة أخرى (أبو نصار و حميدات، 2016، صفحة 566).

كما عرف النظام المحاسبي المالي الأدوات المالية بأنها : كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لمؤسسة ما وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لمؤسسة أخرى. (القرار، المؤرخ في 26 يوليو 2008).

وفقا للتعريفين السابقين فالأداة المالية هي أصل مالي يكون في شكل نقدي أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى. أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة، كالاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى. الذمم المدينة، القروض والسلف الممنوحة للغير، الاستثمارات المالية في السندات، الأصول المالية المشتقة وغيرها.

وقد تكون الأداة المالية عبارة عن التزام مالي للمنشأة في صورة نقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط. كالذمم الدائنة، القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى، السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة (تسعيدت، 2016/2015، صفحة 2).

2.2- أنواع الأدوات المالية:

تصنف الأدوات المالية إلى أدوات مالية أساسية (مثل الأسهم و السندات، النقديات، وأوراق الدفع) وكذا أدوات مالية ثانوية (المشتقات المالية)

أولاً- الأدوات المالية الأساسية: وهي عبارة عن أدوات مالية مثل الذمم المدينة والذمم الدائنة والأوراق المالية للأموال الخاصة التي لا تمثل أدوات مالية مشتقة، وهذه الأوراق تمثل عصب أسواق رأس المال الحاضرة التي يتم فيها تسليم الأوراق التي تتضمنها الصفقة وسداد قيمتها خلال أيام معدودة، يتم خلالها إنهاء إجراء تنقل الملكية، وتم تصنيفها على النحو التالي (حوة، 2019/2018، صفحة 84):

✓ **النقدية:** تعرف النقدية على أنها المال الذي يتم إيداعه في المصارف، وعلى أنها العناصر التي سيقبل المصرف إيداعها. وتشمل هذه العناصر إضافة إلى العملات. أوراق المصرف والشيكات والأوامر المتعلقة بالأموال.

✓ **الأصل المال والالتزام المالي:**

أ - **الأصل المالي:** يعرف الأصل المالي بأنه: "أي أصل يكون عبارة عن نقدية وأدوات حقوق الملكية لمؤسسة أخرى، أو حق تعاقدى لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من مؤسسة أخرى أو حق تعاقدى لتبادل الأصول المالية أو الخصوم المالية مع مؤسسة أخرى".

ب - **الخصم (الالتزام) المالي:** يعبر الخصم المالي الناتج عن الأداة المالية عن خصوم تعاقدية لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى أو لمبادلة أصول أو خصوم مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح في غير صالح المؤسسة، أو عقد قد يتم تسويته في أدوات الأموال الخاصة للمؤسسة ذاتها.

ج - **الأموال الخاصة (حقوق الملكية):** عرف النظام المحاسبي المالي بأنها: "الفائدة الباقية من المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة في أصولها بعد حسمها من خصومها الخارجية". وتمثل حقوق المساهمين (حقوق الملكية) قيمة ما يمتلك أصحاب المؤسسة من أصول. وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل البنود التالية: (رأس مال الأسهم، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي الاجباري، أسهم الخزينة، بعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية)

ثانياً - الأدوات المالية المشتقة:

✓ **تعريف المشتقات المالية:** تعرف الأدوات المالية المشتقة على أنها نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية التي تكون موضوع العقد (كالأسهم أو السندات أو السلع، عملات أجنبية...) حيث يمكن للمستثمر الذي يتعامل فيها أن يحقق أرباحاً أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد (وسام، 2011، صفحة 104).

ويمكن حصر أنواع المشتقات المالية في الأصناف التالية: عقود الخيارات، العقود المستقبلية، عقود المبادلات، العقود الآجلة.

3- أساليب الإفصاح والقياس المحاسبي عن الأدوات المالية

نحاول من خلال هذا المحور التطرق للمعايير المحاسبية الدولية التي ركزت على الإفصاح والقياس المحاسبي للأدوات المالية والممثلة أساساً في المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS07" وكذا المعيار "IFRS09"، ومن ثم مقارنة ذلك مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي من تصنيف وقياس للأدوات المالية.

1.3- أسس الإفصاح عن الأدوات المالية حسب المعيار الدولي (IFRS7)

صدر المعيار (IFRS7) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2005/08/18 بعنوان "الأدوات المالية: الإفصاح" بهدف توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح المتعلقة بمخاطر الأدوات المالية والتي كانت ضمن مجال المعيار الدولي (IAS 32) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"، والمعيار الدولي (IAS 30) "القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" وأصبح المعيار (IAS 32) "الأدوات المالية: العرض" فقط وتم إلغاء الفقرات المتعلقة بالإفصاح (شعبان، 2012، صفحة 55). وأصبح هذا المعيار موضع تطبيق اعتباراً من تاريخ 2007/01/01.

يهدف المعيار (IFRS7) بشكل أساسي الى الارتقاء بمستوى الإفصاح المناسب لمستخدمي القوائم المالية بغية تعزيز فهمهم وإدراكهم لمدى تعرض المؤسسة للمخاطر المالية وطرق إدارتها بشفافية أكثر من المعايير السابقة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال قيام المؤسسة بالإفصاح عما يلي (السعيد و العيسى، 2009):

- معلومات عن مدى أهمية الأدوات المالية بالنسبة لأداء المؤسسة ومركزها المالي؛ وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر ومعالم هذه الأدوات، مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية؛
- حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المؤسسة (إفصاح كمي)؛
- الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر (إفصاح نوعي).

وبناءً على ما سبق، يمكننا إيجاز مجموعة المتطلبات الخاصة بالإفصاح عن الأدوات المالية حسب ما جاء به المعيار (IFRS7) في النقاط التالية (أبو نصار و حميدات، 2016، صفحة 721):

أولاً- معلومات عن مدى أهمية بند الأدوات المالية بالنسبة لأداء المؤسسة ومركزها المالي؛

ثانياً- الإفصاح عن فئات الأصول والالتزامات المالية في الميزانية؛

ثالثاً - متطلبات الإفصاح للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛

رابعاً- متطلبات الإفصاح عن الالتزامات المالية المصنفة كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛

خامساً- مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية (خلال الفترة وبشكل تراكمي) والذي يعزى للتغيرات في مخاطرة الائتمان؛

سادساً- الاختلاف بين القيمة الدفترية (المسجلة) للالتزامات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق للدائنين؛

سابعاً- الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها وأسباب إعادة التصنيف؛

ثامناً- متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل الشامل وحقوق الملكية؛

تاسعاً- الإفصاحات الأخرى، والمتمثلة في: الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى، وكذا الإفصاح عن محاسبة التحوط، بالإضافة إلى الإفصاح عن القيمة العادلة.

2.3- أسس القياس المحاسبي عن الأدوات المالية حسب المعيار الدولي (IFRS9)

بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي منذ عام 2005 بإعداد مشروع لإصدار معيار دولي يكون بديلاً عن المعيار IAS39 "الأدوات المالية"، لتحسين وتبسيط إعداد التقارير حول الأدوات المالية وذلك بعد تدمير الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية من صعوبة فهم وتطبيق وتفسير هذا الأخير. نتج عن ذلك نشر ورقة نقاش بعنوان "تقليص التعقيد في إعداد تقارير الأدوات المالية" في مارس 2008، وفي أبريل 2009 وعقب النتائج

التي توصل إليها قادة مجموعة العشرين وتوصيات الهيئات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي، أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية جدولاً زمنياً متسارعاً لاستبدال المعيار IAS39، حيث نشر المجلس في جويلية 2009 مسودة عرض بعنوان "الأدوات المالية: التصنيف والقياس"، تبعها إصدار الفصل الأول من المعيار الدولي IFRS9 بعنوان "الأدوات المالية" في نوفمبر 2009، وكان يفترض أن يبدأ سريانه في 2013/01/01، غير أنه أجل ليكون ساري المفعول اعتباراً من 2015/01/01، مع السماح بالتطبيق المبكر (المعيار IFRS 9، الفقرة 2، 3، 4 من المقدمة، 2014). ومن بين أهم النقاط التي ركز عليها هذا المعيار ما يلي:

أولاً- تصنيف وقياس الأصول المالية

➤ ينص المعيار الدولي IFRS9 على تصنيف كافة الأصول المالية عند الاقتناء وعندما تصبح المؤسسة طرف بموجب ارتباط تعاقد مع الغير؛ إلى فئتين هما (حميدات و خدش، 2013، صفحة 357):

أ- الأصول المالية التي يتم قياسها (لاحقاً عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة؛

ب- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة: ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة الى:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويلاحظ هنا أن تطبيق هذا المعيار لا يتطلب تصنيف الادوات المالية ضمن فئة الأصول المالية المعدة للبيع والأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم. (كما كان التصنيف وفقاً للمعيار IAS39)

➤ ووفقاً لهذا المعيار يتم قياس كافة الأصول المالية عند الاقتناء الأولي بالقيمة العادلة، والتي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافاً إليها تكاليف العملية (عمولات ومصاريف

الشراء) باستثناء الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تعالج مصاريف الشراء كمصروف فترة في الأرباح والخسائر.

➤ أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية؛ يتم قياس الأصل المالي إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة، وفقاً لتصنيف الأصل المبدئي.

ثانياً- التصنيف والقياس اللاحق للالتزامات المالية:

تصنّف الالتزامات المالية الى فئتين بهدف تحديد كيفية الاعتراف وقياس تلك الالتزامات في القوائم المالية وذلك كما يلي (حميدات و خدّاش، 2013، صفحة 357):

أ -التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: ويقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما:

- محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة وهي الخصوم المالية التي تختار المؤسسة (ومن لحظة اقتنائها) تصنيفها ضمن هذه الفئة وفروقات إعادة تقييمها بالقيمة العادلة لها تعالج من خلال الأرباح والخسائر.
- خصوم محتفظ بها للمتاجرة ومن أمثلتها الالتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل والتي يتوجب ردها في المستقبل. ويعتبر الالتزام المالي كالإلتزام محتفظ به للمتاجرة إذا تم الحصول عليه أو نشأ بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش ربح المتاجرة وتشمل الالتزامات المالية الأوراق المباعة قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيق أرباح نتيجة تذبذب أسعارها خلال فترات قصيرة. مثل الالتزامات الناجمة عن العقود المشقة، والالتزامات التجارية الأخرى.

ب- الالتزامات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة: مثل حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على المؤسسة.

3.3- تصنيف وقياس الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تحدد المعالجة المحاسبية للأصول المالية انطلاقاً من تحديد صنف الأداة المالية ومن ثم يصبح بالإمكان تحديد طريقة قياسها في بداية ونهاية الدورة والتي تختلف من صنف إلى آخر، وما يحدد صنف الأداة المالية هي نية المؤسسة من اقتنائها (تسديت، 2016/2015، صفحة 33)، وفي ما يلي تفصيل لكل ما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي:

أولاً- الأصول المالية غير الجارية: تشمل التثبيتات المالية تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض بيعها وإنما لاستعمالها بصفة دائمة (أي لعدة دورات)، وتتمثل عموماً في الأسهم والسندات. حيث يمثل السهم حصة أو مقدار الاشتراك في رأس مال شركة مساهمة، أما السند فهو يمثل تعهد مكتوب من المقرض بدفع مبلغ من المال لحامله بتاريخ معين نظير فائدة مقدرة.

وقد حدد النظام المحاسبي المالي أربعة فئات للأصول المالية غير الجارية وذلك تبعاً لنفعيتها أو لدواعي اقتنائها، وهي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 11):

- ✓ سندات المساهمة والديون الملحقة التي تسمح للمؤسسة بعد امتلاكها بأن تمارس نفوذاً على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس رقابتها (مثل المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها أو الزميلة، والمؤسسات المشتركة أو تحت الرقابة المشتركة).
- ✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة، والموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها.
- ✓ السندات المثبتة الأخرى، والتي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوي الاحتفاظ بها.
- ✓ القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها في الأمد القصير، (مثل الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال أو القروض المقدمة لأطراف أخرى لأكثر من سنة).

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى طريقة تقييم هذه الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي ينبغي أن تدرج بتكلفتها والتي هي القيمة الحقيقية (العادلة) لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المسترجعة، ومصاريف البنك (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 12). وهو ما نص عليه معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 (أبو نصار و حميدات، 2016، صفحة 754).

أما في حالة القياس اللاحق للأصول المالية، فيمكننا تصنيف الأصول المالية السابقة الذكر الى نوعين، الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة والأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهيكلية، وذلك كما يلي:

أ - فئة الأصول المالية المعدة للبيع: وتتمثل عموماً في الأصول المالية التي تمت حيازتها لغرض التنازل عنها لاحقاً، وكذا السندات المثبتة لنشاط المحفظة، ويتم إعادة تقييمها في نهاية السنة على أساس قيمتها الحقيقية (القيمة العادلة) و ذلك كما يلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 12):

✓ بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالي يتم تقييمها على أساس سعرها المتوسط خلال الشهر الاخير من السنة المالية؛

✓ بالنسبة للسندات غير المدرجة في السوق المالي تُقِيم بقيمتها التفاوضية المحتملة (سعر البيع المحتمل).

وتدرج فوارق التقييم الناتجة عن القياس اللاحق مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

ب - فئة الأصول المالية المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق و كذا القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان: ويتم إعادة تقييمها وفق **التكلفة المهيكلية**، وتخضع عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص القيمة طبقاً للقواعد العامة لتقييم الأصول.

ثانياً - الأصول المالية الجارية (المتداولة): وتشمل الأصول المالية التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة قصيرة نقل عن اثنا عشر 12 شهراً من تاريخ إقفال الدورة، ومن أمثلة ذلك (تسديدات، 2016/2015، صفحة 34):

- الذمم (الحقوق) قصيرة الأجل كالعملاء،

محاسبة الأدوات المالية والتحديات التي تواجهها في البيئة الجزائرية

- القيم المنقولة للتوظيف (الأسهم والسندات المكتسبة بغرض إعادة بيعها في فترات قصيرة لتحقيق الأرباح من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء).
- الأدوات المالية المشتقة (الخيارات، المبادلات...)
- بالإضافة إلى النقدية (الصندوق، البنك...).

ثالثاً- الخصوم المالية الأخرى: يتم تقييم الخصوم المالية الأخرى عند الاعتراف الأولي حسب تكلفتها، ثم تُقيم لاحقاً حسب التكلفة المهيكلية باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تُقيم لاحقاً بالقيمة العادلة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 14)

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن هناك بعض الاختلاف في متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث يكمن الاختلاف في العناصر التي تم التصنيف على أساسها، فالمعيار (IFRS9) صنفها إلى أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة وأصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، أما النظام المحاسبي المالي صنفها إلى أربع أصناف (وهي الأصناف الواردة في المعيار المحاسبي الدولي الذي تم إلغاؤه IAS39) وهذا يُبرر ضرورة إعادة تحيين النظام المحاسبي المالي. كما أن شرح متطلبات القياس والعرض والافصاح للأصول المالية وفق المعايير IFRS7، IFRS9 كانت أكثر تفصيلاً من النظام المحاسبي المالي والذي لم يعالجها إلا بصورة مختصرة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى إهتمام المعايير المحاسبية الدولية بالأسواق المالية. ومن بين أهم نقاط الاختلاف كذلك في متطلبات القياس بالقيمة العادلة نجد أن النظام المحاسبي المالي أشار إلى استخدام طريقة السعر المتوسط في الشهر الأخير من السنة المالية عند القياس اللاحق، غير أن المعايير المحاسبية الدولية لم تتطرق لذلك.

4- الدراسة الميدانية- عرض منهجية الدراسة

نحاول من خلال هذا المحور عرض الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة الاستقصائية ممثلة بمنهجية الدراسة من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وكذا خطوات إعداد أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، وذلك تمهيداً لتحليل وتفسير النتائج.

1.4 - مجتمع وعينة الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من فئة المحاسبين ومراجعي الحسابات (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين)، وكذا فئة الاساتذة الجامعيين المهتمين بمجال المحاسبة والتدقيق ومنهم من يمارس مهنة المراجعة الخارجية. ولقد ارتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمان الذي تم خلاله توزيع واستلام استمارات الاستبيان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين شهر مارس وشهر أبريل من عام 2024.

أما عن عينة الدراسة، فقد تم توزيع استمارة إستبيان إلكترونية بشكل موسع على مجتمع الدراسة في عدة ولايات من الوطن عن طريق إرسال الرابط الإلكتروني الخاص بالاستمارة عبر البريد الإلكتروني ومختلف الوسائط الأخرى (الواتسب، الماسنجر، الفايربر)، استُلمت منها 43 استمارة صالحة للدراسة.

أما عن هيكل الاستبيان فقد تم تقسيمه إلى قسمين، حيث تضمن القسم الأول (03) أسئلة شملت معلومات عامة عن عينة الدراسة؛ أما القسم الثاني فقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور، كالتالي:

- المحور الأول: ويتعلق بالتحديات المرتبطة بالممارسة المحاسبية للأدوات المالية في البيئة الجزائرية وتأثيرها على جودة القوائم المالية
- المحور الثاني: يتعلق بالتحديات المرتبطة بعدم تحيين النظام المحاسبي المالي
- المحور الثالث: ويتعلق بالتحديات المرتبطة بالقائمين على عملية القياس والافصاح عن الأدوات المالية

2.4 - أداة الدراسة: من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية "SPSS"، حيث تم من خلاله استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية من تكرارات ونسب مئوية، وكذا استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (T) لعينة واحد.

3.4 - ثبات أداة الدراسة: حاولنا من خلال هذه الدراسة حساب معاملات الثبات لمحاور الاستبيان على جميع أفراد العينة المؤلفة من 43 مستجوب، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ لتقدير درجة تجانس وانسجام محاور الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) : معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المحور الأول	التحديات المرتبطة بالممارسة المحاسبية للأدوات المالية في البيئة الجزائرية وتأثيرها على جودة القوائم المالية	10	0,847
المحور الثاني	التحديات المرتبطة بعدم تحيين النظام المحاسبي المالي	08	0,823
المحور الثالث	التحديات المرتبطة بالقائمين على عملية القياس والافصاح عن الأدوات المالية	08	0,819
	معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور	26	0.930

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معاملات الثبات مناسبة و تقي بأغراض الدراسة، وهو ما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات و يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى النتائج و الوثوق بها، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول 0,847 بالنسبة لمجمل الفقرات والتي عددها 10 فقرات. أما المحور الثاني والذي يبلغ عدد فقراته 08 كانت قيمة ألفا 0,823. في حين كانت قيمة ألفا بالنسبة للمحور الثالث 0,819. وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ممتازة من الثبات، باعتبار أن الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل يبلغ 60 % فأكثر، وهو ما يسمح لنا بالاعتماد على هذه النتائج الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة.

5- تحليل النتائج ومناقشتها :

1.5- تحليل نتائج إجابات القسم الأول من الاستبيان (خصائص عينة الدراسة):

لتحديد خصائص عينة الدراسة تم إدراج مجموعة من الاستفسارات ضمن قائمة الاستبيان والتي تمثل في مجملها معلومات عامة عن عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج المتحصل عليها ما يلي:

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	% النسبة
المؤهل العلمي	شهادة الليسانس	2	18.6
	شهادة الماستر	24	16.3
	شهادة الماجستير	2	4.7
	شهادة الدكتوراه	7	55.8
	أخرى	8	4.7
	المجموع	43	100.0
الوظيفة	محاسب	7	16.3
	مدقق حسابات خارجي	9	20.9
	أستاذ جامعي مهتم بالمحاسبة	23	53.5
	أستاذ جامعي ممارس لمهنة المراجعة الخارجية	4	9.3
	المجموع	43	100.0
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	2	4.7
	من 5 إلى 10 سنوات	7	16.3
	أكثر من 10 سنوات	34	79.1
	المجموع	43	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات SPSS

أ - **المؤهل العلمي:** من خلال النتائج السابقة نلاحظ بأن المستوى التعليمي لجميع أفراد العينة مرتفع، بحيث أن جل أفراد العينة لديهم مستوى جامعي ماعدا إثنين فقط لديهم شهادات تكوينية أخرى، وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم.

ب- **الوظيفة:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة تمثل في فئة المحاسبين ومراجعي الحسابات وكذا فئة الأساتذة الجامعيين المهتمين بمجال المحاسبة، حيث بلغت نسبة مشاركة المحاسبين 16.3% وبلغت فئة مراجعي الحسابات 20.9%، وبلغت فئة الأساتذة الجامعيين بنسبة 53.5%، أما فئة الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية فقد بلغت نسبة 9.3%.

د - الخبرة المهنية: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أزيد من 79 % من أفراد العينة تتجاوز خبرتهم عن 10 سنوات أي ما يعادل 34 فرداً، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 05 و10 سنوات هو 07 أفراد أي بنسبة 16.3 %، أما نسبة أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات فقد بلغت 4.7 %.

2.5- تحليل نتائج إجابات القسم الثاني من الاستبيان

يرتبط القسم الثاني من الاستبيان بإختبار مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهم التحديات التي تواجه تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية، وقد حاولنا من خلال هذا المحور تحويل آراء المستجوبين الوصفية إلى صيغة كمية وذلك باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي وذلك بتحديد أوزان للإجابات متدرجة من 5 الى 1، كما يلي:

(موافق تماماً= 5)؛ (موافق= 4)؛ (محايد= 3)؛ (غير موافق= 2)؛ (غير موافق تماماً= 1). وتكون الدراسة مقبولة إذا حازت نسبة الوسط الحسابي على أكثر من 60 % أي

عندما يزيد الوسط الحسابي عن 3 درجات. وقد كانت نتائج الاستبيان كما يلي:

• نتائج المحور الأول-المتعلق بالتحديات المرتبطة بالممارسة المحاسبية للأدوات

المالية في البيئة الجزائرية وتأثيرها على جودة القوائم المالية

تم من خلال هذا المحور استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية، المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية من تكرارات ونسب مئوية، وكذا استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (T-Test) لعينة واحدة. وقد كانت نتائج الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يوضح تحليل درجة موافقة أفراد العينة على النقاط التالية:

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة t	مستوى الدلالة sig	حساب الأهمية	ترتيب الفقرات
01	تعارض الأدوات المالية في الجزائر صعوبات كبيرة في مجال القياس والإفصاح نتيجة ضعف بورصة الجزائر.	4.4186	0.73136	88.44	39.618	0.000		1

4	0.000	32.918	85,14	0.84777	4.2558	02	محدودية وضعف أداء بورصة الجزائر بسبب غياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر.
3	0.000	35.091	86,5	0.80832	4.3256	03	هناك الكثير من الاستثمارات في الشركات غير مدرجة بالأسواق المالية
2	0.000	39.612	86,98	0.71991	4.3488	04	هناك صعوبة في تحديد القيمة العادلة للكثير من الأصول المالية خاصة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة.
5	0.000	38.397	85,1	0.72680	4.2558	05	غياب الأسواق النشطة للأدوات المالية يعرقل عمليات الإفصاح الجيد عن هذه الأدوات المالية.
7	0.000	36.228	81,46	0.73664	4.0698	06	قياس الأدوات المالية من خلال اعتماد أسس قياس غير موضوعية يؤدي إلى قياس التدفقات المستقبلية بشكل غير سليم.
10	0.000	33.337	80,06	0.78680	4.0000	07	صعوبة الطرق المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية المعقدة يجعل فهم المعلومة المالية صعباً في بعض الأحيان على المستخدمين.
9	0.000	32.552	80,9	0.81514	4.0465	08	تعاني المؤسسات الجزائرية من ضعف في آليات الالتزام بالإفصاح في القوائم المالية ومتطلباته.
8	0.000	29.532	80,94	0.89850	4.0465	09	يتأثر الإفصاح المحاسبي وجوده التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية بنوعية نشاط المؤسسة وحجمها وملكيته
6		31.085	84,2	0.88797	4.2093	10	عدم توفر أغلب المؤسسات على مواقع إلكترونية تقوم من خلالها بعرض القوائم والتقارير المالية الخاصة بها بشكل دوري.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات معنوية حول حقيقة وجود تحديات مرتبطة بالممارسة المحاسبية تواجه تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة

محاسبة الأدوات المالية والتحديات التي تواجهها في البيئة الجزائرية

الجزائرية تأثر على جودة القوائم المالية، حيث أوضح اختبار T-tests أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابياً إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات هو 0.000 أي أقل من 0.05، كما نجد أن متوسط الدرجات لجميع الفقرات كان أكبر من حجم نقطة الوسط (3) مما يؤكد وجود دلالة احصائية ذات معنوية لوجود تحديات مرتبطة بالممارسة المحاسبية تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية.

وإذا حاولنا ترتيب فقرات هذا المحور لوجدنا أننا آراء المستجوبين كانت أكثر اتفاقاً حول الفقرة الأولى (تعرض الأدوات المالية في الجزائر صعوبات كبيرة في مجال القياس والإفصاح نتيجة ضعف بورصة الجزائر) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (88,44%) وبإنحراف معياري قدره (0.73136)، تليه الفقرة الرابعة (هناك صعوبة في تحديد القيمة العادلة للكثير من الأصول المالية خاصة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (86,98%)، و بانحراف معياري قدره (0.71991) .

• **نتائج المحور الثاني** والمتعلق بوجود تحديات مرتبطة بعدم تحيين النظام المحاسبي المالي تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية

تم من خلال هذا المحور كذلك تحليل آراء العينة المستجوبة بإستخدام نفس أساليب المعالجة الاحصائية للمحور السابق، وقد كانت نتائج الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يوضح تحليل درجة موافقة أفراد العينة على النقاط التالية:

الترتيب	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة t	مستوى الدلالة sig	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
01	يُعد تحيين النظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن مطلباً ضرورياً نظراً للمستجدات المتسارعة التي تعرفها المعايير المحاسبية الدولية	4.3488	0.65041	87	43.845	0.000	1
02	يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 أكثر ملائمة لقياس الأدوات المالية وتطبيقه أكثر سهولة وموضوعية مما جاء به النظام المحاسبي المالي	3.9535	0.87160	79.06	29.744	0.000	8

5	0.000	36.228	81,46	0.73664	4.0698	03 إن عدم وجود الأسواق المالية النشطة في الجزائر وكذا الأسواق المتخصصة يشكل عائق أمام عملية تحيين وتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية
6	0.000	30.050	80,02	0.87287	4.0000	04 إن عدم وجود نشرات رسمية منتظمة تحدد الأسعار السوقية المناسبة والعادلة، وفي ظل غياب إحصائيات اقتصادية دقيقة ومؤشرات شفافة يُصعَّب عملية تحيين النظام المحاسبي المالي.
7	0.000	27.070	79,54	0.96334	3.9767	05 إن إهتمام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بأسس القياس وفق القيمة العادلة يُعيق عملية تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل غياب أهم متطلبات القياس بالقيمة العادلة في البيئة الجزائرية.
2	0.000	33.151	84,26	0.83261	4.2093	06 متطلبات القياس والعرض والافصاح للأصول المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية كانت أكثر وضوحاً وتقصيلاً من النظام المحاسبي المالي والذي لم يعالجها إلا بصورة مختصرة.
4	0.000	29.995	81,92	0.89480	4.0930	07 إن استخدام بعض المعايير الدولية المرتبطة بالقياس والافصاح عن الأدوات المالية سيضفي مزيد من الشفافية على المعلومات المالية.
3	0.000	32.814	82,4	0.82258	4.1163	08 إن تبني بعض المعايير الدولية المرتبطة بالأدوات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية من شأنه المساهمة في تنشيط بورصة الجزائر وكذا فتح باب دخول المؤسسات الجزائرية للأسواق المالية العالمية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابياً إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات هو 0.000 أي أقل من 0.05، كما نجد أن متوسط الدرجات لجميع الفقرات كان أكبر من حجم نقطة الوسط (3) مما يؤكد على أنه توجد دلالة احصائية ذات معنوية لوجود تحديات مرتبطة بعدم تحيين النظام المحاسبي المالي تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية.

محاسبة الأدوات المالية والتحديات التي تواجهها في البيئة الجزائرية

وإذا حاولنا ترتيب فقرات هذا المحور لوجدنا أننا آراء المستجوبين كانت أكثر اتفاقاً حول الفقرة الأولى (يُعدّ تحيين النظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن مطلباً ضرورياً نظراً للمستجدات المتسارعة التي تعرفها المعايير المحاسبية الدولية) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (87%) و بانحراف معياري قدره (0.65041)، تليه الفقرة السادسة (متطلبات القياس والعرض والافصاح للأصول المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية كانت أكثر وضوحاً وتفصيلاً من النظام المحاسبي المالي والذي لم يعالجها إلا بصورة مختصرة) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (84,26%).

• **نتائج المحور الثالث-** والمتعلق بوجود تحديات مرتبطة بالقائمين على عملية القياس والافصاح عن الأدوات المالية تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية. وقد كانت نتائج الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح تحليل درجة موافقة أفراد العينة على النقاط التالية:

الرد	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة t	مستوى الدلالة sig	حسب الأهمية ترتيب الفقرات
01	صعوبة تغيير الثقافة والممارسة المحاسبية التي كانت سائدة لدى المحاسبين في ظل النظام المحاسبي السابق والتي كانت قائمة على الخلفية الجبائية	3.9767	1.01156	79,6	25.779	0.000	6
02	القناعة الراسخة لدى بعض المحاسبين الجزائريين بهامشية المخرجات المحاسبية.	3.9070	0.92102	78,14	27.817	0.000	8
03	لا تؤدي المنظمات المهنية المحاسبية في الجزائر الدور المطلوب منها في التأهيل والتدريب للمساعدة في فهم وتطبيق ومعالجة الأدوات المالية.	3.9070	0.92102	78,16	27.817	0.000	7
04	عدم الاتفاق على أولويات أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط	4.2326	0.64871	84,74	42.785	0.000	2

05	قد تختلف تقديرات القيمة العادلة من قبل المقيمين والخبراء عند قياس وتقييم الأدوات المالية مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة	4.2558	0.72680	85,1	38.397	0.000	1
06	قد يتم إعادة تقييم بعض الأدوات المالية باستخدام افتراضات الإدارة التي تعتمد على التقدير الشخصي، مما قد يؤدي إلى إتباع أسس قياس ونماذج تقييم غير ملائمة.	4.0233	0.85880	80,54	30.720	0.000	4
07	قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في عمليات القياس والافصاح عن الأدوات المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة	4.1860	0.76394	83,78	35.932	0.000	3
08	عدم تداول أغلب الأصول والالتزامات المالية في الأسواق النشطة، وبالتالي تزداد صعوبة المراجع الخارجي في حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية	4.0233	0.73964	80,44	35.669	0.000	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

أوضح اختبار T-tests أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابياً إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات هو 0.000 أي أقل من 0.05، كما نجد أن متوسط الدرجات لجميع الفقرات كان أكبر من حجم نقطة الوسط (3) مما يؤكد وجود تحديات مرتبطة بالقائمين على عملية القياس والافصاح عن الأدوات المالية تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية.

وإذا حاولنا ترتيب فقرات هذا المحور لوجدنا أننا آراء المستجوبين كانت أكثر اتفاقاً حول الفقرة الخامسة (قد تختلف تقديرات القيمة العادلة من قبل المقيمين والخبراء عند قياس وتقييم الأدوات المالية مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (85,1%) و بانحراف معياري قدره (0.72680)، تليه الفقرة الرابعة (عدم الاتفاق على أولويات أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (84,74%)، و بانحراف معياري قدره (0.64871) .

6. خاتمة:

تناول هذا البحث موضوع "محاسبة الأدوات المالية والتحديات التي تواجهها في البيئة الجزائرية"، حيث حاولنا من خلال الاطار النظري لهذه الدراسة التطرق الى أسس القياس والافصاح المحاسبي عن الأدوات المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، وكذا تصنيف وقياس الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي ومحاولة إبراز نقاط التشابه والاختلاف بينهما، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم من خلاله استطلاع آراء عينة من المهنيين والاكاديميين في الجزائر حول أهم التحديات التي تواجه الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في الجزائر. وقد أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج، يمكن عرض أهمها في ما يلي:

- يهدف المعيار (IFRS7) بشكل أساسي الى الارتقاء بمستوى الإفصاح المناسب لمستخدمي القوائم المالية بغية تعزيز فهمهم وإدراكهم لمدى تعرض المؤسسة للمخاطر المالية وطرق إدارتها بشفافية أكثر من المعايير السابقة.
- جاء المعيار (IFRS9) ليحل محل المعيار (IAS39) وذلك من أجل تحسين وتبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية وهذا بعد تدمير الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم من صعوبة فهم وتطبيق وتفسير المعيار (IAS39).
- هناك بعض الاختلاف في متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث يكمن الاختلاف في العناصر التي تم التصنيف على أساسها، فالمعيار (IFRS9) صنفها إلى أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة وأصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، أما النظام المحاسبي المالي صنفها إلى أربع أصناف (الواردة في المعيار IAS39 الذي تم إلغاؤه).
- شرح متطلبات القياس والافصاح للأصول المالية وفق المعايير IFRS7، IFRS9 كانت أكثر وضوحاً من النظام المحاسبي المالي والذي لم يعالجها إلا بصورة ملخصة.
- هناك عدة تحديات مرتبطة بالممارسات المحاسبية تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية، ولعل أهمها :

✓ تعترض الأدوات المالية في الجزائر صعوبات كبيرة في مجال القياس والإفصاح

نتيجة ضعف بورصة الجزائر؛

- ✓ تعاني المؤسسات الجزائرية من ضعف في آليات الالتزام بالإفصاح في القوائم المالية ومتطلباته؛
- ✓ هناك صعوبة في تحديد القيمة العادلة للكثير من الأصول المالية خاصة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة.
- هناك تحديات مرتبطة بعدم تحيين النظام المحاسبي المالي تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية؛
- إن تحيين النظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن يُعد مطلباً ضرورياً نظراً للمستجدات المتسارعة التي تعرفها المعايير المحاسبية الدولية.
- هناك تحديات مرتبطة بالقائمين على عملية القياس والإفصاح عن الأدوات المالية والتي تؤثر على تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البيئة الجزائرية، أهمها مايلي:
- ✓ عدم الاتفاق على أولويات أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط؛
- ✓ قد تختلف تقديرات القيمة العادلة من قبل المقيمين والخبراء عند قياس وتقييم الأدوات المالية مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة؛
- ✓ قد يتم إعادة تقييم بعض الأدوات المالية باستخدام افتراضات الإدارة التي تعتمد على التقدير الشخصي، مما قد يؤدي إلى إتباع أسس قياس ونماذج تقييم غير ملائمة؛
- ✓ قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في عمليات القياس والإفصاح عن الأدوات المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة.

7. قائمة المراجع:

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، ط 2 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2016)
- عبد القادر حوة، معوقات الإفصاح والمعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2019.
- فيصل شعبان أحمد، محاسبة القيمة العادلة لعقود المشتقات المالية والتوريق وآفاق تطبيقها في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلب، سوريا 2012.
- شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011.

محاسبة الأدوات المالية والتحديات التي تواجهها في البيئة الجزائرية

- عبد الحفيظ محمد كريم ،الأدوات المالية :مفهومها و كيفية الاعتراف بها والافصاح عنها في القوائم المالية،مجلة أفاق إقتصادية، العدد الثاني، 2015.
- معتز أمين السعيد و محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بعنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، يومي: 14 و 15 أفريل 2009، الجامعة الأردنية، الأردن.
- جمعة حميدات، حسام خلدش، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA) - الورقة الثانية: المحاسبة، مطبوعة صادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن 2013.
- بوسبعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الماستر علوم مالية ومحاسبية، جامعة البويرة، 2015/2016.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، المعيار (IFRS 9)، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014.
- القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.